INTOSAI IDI
DEVELOPMENT INITIATIVE

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

الحفاظ على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة:

مجموعة موارد مخصصة لمنظمات المجتمع المدني

إن مبادرة تنمية الإنتوساي هي هيئة مستقلة تابعة للإنتوساي مكلفة بتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية، وإننا نساعد -من خلال تعزيز المنهجيات المستدامة والقائمة على الاحتياجات- في تمكين ما يزيد عن 140 جهازا أعلى للرقابة عالميًا من أجل مواجهة تحدياتهم باستخدام التعاون المراعي للتنوع الجنساني والتعاون بين النظراء، فضلًا عن تنمية القدرات طويلة المدى.

www.idi.no/

تمثل منظمة الشفافية الدولية حركة عالمية ذات رؤية واحدة: عالم خالٍ من الفساد على مستوى الحكومات، وأوساط الأعمال، والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس. وتقود منظمتنا جهود مكافحة الفساد لتُترجم هذه الرؤية إلى واقع ملموس، وذلك عن طريق أكثر من 100 فرع في أنحاء العالم والأمانة الدولية ومقرها في برلين.

www.transparency.org

الحفاظ على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة:
مجموعة موارد مخصصة لمنظمات المجتمع المدني

تتقدم مبادرة تنمية الإنتوساي ومنظمة الشفافية الدولية بالشكر إلى كل من:

المساهمين من مبادرة تنمية الإنتوساي: إينار جوريسين، وأولا هويم، وفريدي إيف ندجمبا، وكارولين بليدجر، وبنجامين فوينتيس كاسترو، وجيل مارشال، ومارتي بريسيد

المساهمين من منظمة الشفافية الدولية: جوروم دوري، وماثيو جينكينز، وكوني أبيل، ويوليوس هينكس، وتيتوس جيتونجا (منظمة الشفافية الدولية في كينيا)، وماوريسيو ألاركون سلفادور (مؤسسة المواطنة والتنمية)

مصور الغلاف: جيكوب لوند

تـمـــويـل مـــشـــترك
من قبل الاتحاد الأوروبي

إن هذا المنشور هو نتاج مشترك بين منظمة الشفافية الدولية بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي ضمن إطار مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني. تتحمل منظمة الشفافية الدولية ومنتجها المشارك مسؤولية هذا المنشور، ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

لقد بُذل كل جهدٍ ممكن للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير، ويُعتقد بأن جميع المعلومات صحيحة بدءًا من نوفمبر 2022. ومع ذلك، لا تتحمل منظمة الشفافية الدولية ومبادرة تنمية الإنتوساي مسؤولية تبعات استخدامه لأغراض أخرى أو في سياقات مختلفة.

نظام الترقيم الدولي الموحد للكتب (ردمك): 978-3-96076-231-7

منظمة الشفافية الدولية ومبادرة تنمية الإنتوساي لعام 2022. ما لم يُذكر خلاف ذلك، فقد تم ترخيص هذا العمل بموجب CC BY-ND 4.0 DE. يُسمح بالاقتباس.
يُرجى التواصل مع منظمة الشفافية الدولية عبر الموقع – copyright@transparency.org - بخصوص طلبات المشتقات.

جدول المحتويات

6
ما المقصود بالجهاز الأعلى للرقابة؟

10
كيف تتعامل منظمات المجتمع المدني مع الأجهزة العليا للرقابة؟

15
لماذا يُعد استقلال الجهاز الأعلى للرقابة أمرًا ضروريًا؟

17
أدوات المناصرة

21
أدوات التقييم

22
الموارد

24
الجهات الفاعلة الرئيسة

26
الحواشي السفلية

الملخص التنفيذي

> إن وجود جهاز أعلى للرقابة يتسم بالاستقلالية والفعالية والمصداقية يمثل عنصرًا حيويًا في أي نظام ديموقراطي حيث تشكل المساءلة والشفافية والنزاهة عوامل لا غنى عنها لاستقرار الديموقراطية.

إعلان منظمة الإنتوساي في بكين، 2013

تُكلف الحكومات بسلطة جمع الموارد العامة وتخصيصها وإنفاقها، وتقدم الأجهزة العليا للرقابة فحصًا لاستخدام الحكومات لهذه الموارد العامة من خلال مهمات الرقابة المنتظمة على ميزانيات الحكومة والإيرادات والنفقات. وتُعد الأجهزة العليا للرقابة -بفضل التحقيقات والتقارير والتوصيات التي تجريها بشأن استخدام الموارد العامة- عنصرًا أساسيًا في أي نظام حكومي يتسم بالنزهة والمساءلة.

يجب أن تتسم الأجهزة العليا للرقابة بالاستقلالية عن الهيئات التي تراقبها حتى تتمكن من إخضاع الحكومات للمساءلة بشكلٍ فعال حول أنشطتها المالية. ومع ذلك، تُظهر الأدلة أنه عندما تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة تحديًا، فإنه يمكن أن تضعف الأنشطة الرقابية المؤسسية. أفاد تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة الأخير الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي بتراجع مستوى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مواجهة تحديات مثل محدودية الاستقلال المالي، وعدم كفاية الحماية القانونية بسبب الإقصاء الجائر لقادة الجهاز الأعلى للرقابة، وتقييد الوصول إلى المعلومات، وعدم القدرة على متابعة التقارير الرقابية. وقد تفاقمت العديد من هذه الاتجاهات بسبب الجائحة العالمية، كما هو موضح في دراسة أخيرة أجرتها مبادرة تنمية الإنتوساي حول تأثير جائحة كوفيد-19 على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. ولقد واجهت العديد من الأجهزة العليا للرقابة في الدول منخفضة الدخل على وجه التحديد تخفيضات في الموازنة من السلطة التنفيذية دون إبداء موافقة تشريعية، مما أضعف قدرتها على إخضاع السلطة التنفيذية للمساءلة.

جدير بالذكر أنه عندما يتم تقييد استقلالية أحد الأجهزة العليا للرقابة، فإن ذلك يعوق إسهاماته في مكافحة الفساد؛ وهو ما يؤدي بدوره إلى عدم قدرة الأجهزة العليا للرقابة على إجراء تقييمات موضوعية لمدى موثوقية المعلومات العامة، ومشروعية الإجراءات الحكومية، وأداء البرامج الحكومية للقيمة مقابل المال. وبالتالي، ستظل أوجه القصور وسوء استخدام الموارد العامة دون رقابة، مما سيسفر عن تبعات وخيمة على المواطنين الذي يعتمدون على الخدمات الحكومية.

وفي ضوء ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني في وضع جيد يؤهلها للحفاظ على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وتعزيزها كوسيلة لضمان قدرٍ أكبر من الشفافية والمساءلة حول الموارد العامة. تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في تعزيز الضوابط والتوازنات في الأنظمة الديمقراطية، كما تُعد داعمًا قويًا لاستقلالية الأجهزة الرقابية التي تُخضع الحكومات للمساءلة. وتتميز منظمات المجتمع المدني -من خلال قنواتها المتعددة مثل الدعاوى الإستراتيجية والنشرات الصحفية- بقدرتها على مناصرة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة كلما ينشأ تهديد. ولذلك، فقد عكفنا على تطوير مجموعة الموارد هذه من أجل مساعدة منظمات المجتمع المدني في مناصرة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة بفعالية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر المجموعة المزيد من أدوات التقييم والمناصرة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة في موضوع استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

تنقسم مجموعة الموارد إلى الأجزاء التالية:

الجزء 1

يقدم **المعلومات الأساسية اللازمة** حول منظمات المجتمع المدني من أجل اكتساب فهم أفضل لدور الأجهزة العليا للرقابة ووظائفها وصلاحياتها في مراقبة الحكومات ومساءلتها. كما يتحقق من **العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني** فيما يتعلق النظام البيئي للمساءلة ويقدم أمثلة **لأفضل الممارسات**.

الجزء 2

يُعرف **استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة** وأهميتها بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة للاضطلاع بصلاحياتها على نحوٍ فعال، كما يسلط الضوء على **التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة** لنيل استقلاليتها ويشمل على دراسات حالة.

الجزء 3

يسلط الضوء على العديد من **الأدوات والموارد** التي يمكنها مساعدة منظمات المجتمع المدني في **الحفاظ على** استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة **وتعزيزها**. ومن بين هذه الأدوات آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، والتي يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدامها من أجل تقديم تقرير حول مواجهة تهديد محتمل لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وتقييمه والاستجابة له. كما يعرض إطار تقييم أداء الجهاز الأعلى للرقابة، الذي يمكن أن تستخدمه منظمات المجتمع المدني في تقييم استقلالية أحد الأجهزة العليا للرقابة إلى جانب أدوات التقييم الأخرى.

فهم طبيعة الأجهزة العليا للرقابة ومشاركاتها مع منظمات المجتمع المدني

> إن المشاركات المنتظمة والشفافة والمنفتحة مع المجتمع المدني تؤدي إلى التعرف على المجتمع المدني وفهمه على نحو أكبر فيما يخص الدور الأساسي الذي يلعبه الجهاز الأعلى للرقابة في النظام البيئي للمساءلة، مما يؤدي إلى ثقة المواطنين بشكلٍ كامل.

لجنة بناء القدرات بالإنتوساي 2021. المشاركة مع المجتمع المدني. إطار عمل الأجهزة العليا للرقابة

ما المقصود بالجهاز الأعلى للرقابة؟

إن الأجهزة العليا للرقابة -المعروفة أيضًا باسم المدققين العامين أو مكاتب الرقابة الوطنية أو محكمة الحسابات أو ديوان الرقابة- هي هيئات عامة مسؤولة عن الرقابة على الإيرادات والنفقات الحكومية. وتقدم الأجهزة العليا للرقابة -من خلال الرقابة على الإدارة المالية العامة وإعداد التقارير- رأيًا موضوعيًا ومستقلًا حول مدى استخدام الموارد العامة على النحو المنصوص عليه بطريقة شفافة وفعالة.

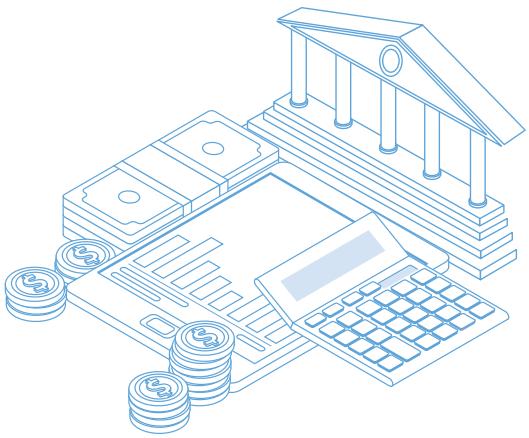

كما هو موضح في ديباجة معيار الإنتوساي رقم 12: قيمة الأجهزة العليا للرقابة ومزاياها -- إحداث فارق في حياة المواطنين فإن الرقابة التي أجرتها الأجهزة العليا للرقابة على القطاع العام تمثل عاملًا مهمًا في إحداث فارق في حياة المواطنين. وتؤثر رقابة الأجهزة العليا على الحكومة وجهات القطاع العام إيجابيًا على ثقة المجتمع نظرًا لأنها توجه تركيز أمناء الموارد العامة نحو كيفية استخدام هذه الموارد بفاعلية.

إن مثل هذا الوعي يدعم القيم المرغوبه كما يدعم المساءلة، وهذا بدوره يؤدي إلى صنع قرارات أفضل. وبمجرد الإعلان عن النتائج الرقابية التي توصلت إليها الأجهزة العليا للرقابة، يمكن للمواطنين إخضاع المؤسسات العامة للمساءلة، فتعزز الأجهزة العليا للرقابة بهذه الوسيلة كفاءة الإدارة العامة ومساءلتها وفعاليتها وشفافيتها.

أنواع الرقابة الثلاثة التي يجريها الجهاز الأعلى للرقابة

1. **الرقابة المالية** تقيم ما إذا كانت المعلومات المالية مقدمة وفقًا للتقارير المالية والأطر التنظيمية المعمول بها، فيعرب الجهاز الأعلى للرقابة وفقًا لجمع الأدلة الرقابية عن رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن أي من التزوير أو الخطأ.

2. **رقابة الالتزام** تقيم مدى مطابقة الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات، من كافة الجوانب الجوهرية، للقواعد واللوائح التي تحكم الجهة الخاضعة للمراقبة، ويمكن لمهمات رقابة الالتزام المساهمة في منع عمليات الاحتيال والفساد وتتبعها في المؤسسات العامة من خلال ترسيخ ثقافة الالتزام.

3. **مهمات رقابة الأداء** هي عمليات مراجعة مستقلة موضوعية موثوقة للتأكد من عمل المنشآت الحكومية أو أنظمتها وفق مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية والتأكد من إمكانية تطويرها، وعادةً ما تختبر مهمات رقابة الأداء ما إذا كانت الحكومة تستغل الموارد العامة استغلالًا جيدًا من أجل تحقيق أهداف سياستها بفعالية وتحقيق التأثير المنشود.

صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة

تُكلف الأجهزة العليا للرقابة بصلاحياتها عادة بموجب الدستور الوطني والتشريعات الرقابية التفصيلية؛ فكما هو موضح أعلاه، ثمة ثلاثة أنواع رئيسة من مهمات الرقابة على القطاع العام على النحو المحدد في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، وهي: الرقابة المالية، ورقابة الالتزام، ورقابة الأداء.

يتمثل أحد الجوانب الرئيسة لصلاحية الجهاز الأعلى للرقابة في إجراء الرقابة المنتظمة على الحسابات العامة، المعروفة باسم مهمات الرقابة المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الأجهزة العليا للرقابة مكلفة أيضًا بإجراء مهمات رقابية حول التزام الحكومات باللوائح والقوانين؛ والتي يُشار إليها بمهمات رقابة الالتزام، كما أنها مكلفة بالرقابة على مدى كفاءة العمليات الإدارية وفعاليتها؛ والتي يُشار إليها كذلك برقابة الأداء. هذا وتُكلف بعض الأجهزة العليا للرقابة بإجراء تحقيقات أعمق من خلال إجراء مهمات الرقابة الجنائية، بينما يُكلف البعض الآخر بإجراء المراقبة القضائية.

تتكون عملية الرقابة من أربعة خطوات رئيسة، وهي: التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة. وتتمثل الخطوة الأولية لعملية التخطيط في اختيار موضوع الرقابة والمسألة المتعلقة بها. قد يقتضي القانون تنفيذ مهمات الرقابة أو يطلبها البرلمان أو يجريها الجهاز الأعلى للرقابة - في بعض الحالات استنادًا إلى طلب من أصحاب المصلحة الخارجيين.

قد تشارك الأجهزة العليا للرقابة منظمات المجتمع المدني في أولوياتها من خلال التركيز على مهمات الرقابة المستقبلية على المجالات التي تعنى بالمواطنين، واستيعاب المزيد من التغذية الراجعة للوقوف على نطاق عمليات الرقابة. ويتعين على الجهاز الأعلى للرقابة بعد ذلك تحديد موضوع الرقابة ونطاقها وأهدافها، إلى جانب تحديد وسائل الوصول إلى الوثائق والبيانات ذات الصلة.

يمكن للأجهزة العليا للرقابة في بعض الحالات الحصول على معلومات من أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل منظمات المجتمع المدني، من أجل استكمال المعلومات المقدمة من الجهة الخاضعة للرقابة. وبمجرد تنفيذ المهمة الرقابية، سيتولى الجهاز الأعلى للرقابة إعداد تقرير لإبلاغ النتائج إلى البرلمان وأصحاب المصلحة الآخرين، على أن يتضمن التقرير عادةً توصيات للمتابعة والإجراءات التصحيحية.

يركز الجهاز الأعلى للرقابة خلال متابعته على مدى استجابة الجهة الخاضعة للرقابة ومعالجة الموضوعات المثارة في تقرير الرقابة بكفاءة، مما يوفر فرصة لمنظمات المجتمع المدني للدعوة من أجل تنفيذ توصيات الرقابة.

الترتيبات المؤسسية وخطوط إعداد التقارير

تعتمد الترتيبات المؤسسية للجهاز الأعلى للرقابة على التقاليد الإدارية للدولة، ويُرسل الجهاز الأعلى للرقابة التقرير إلى البرلمان في بعض الدول، بينما يُشكل في دول أخرى جزءًا من السلطة القضائية للدولة؛ وما يميز كلا النموذجين أن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية من المبادئ الأساسية، ويمكن تلخيصه على النحو التالي:

يُعمل **بالنموذج البرلماني**، المعروف أيضًا بنموذج وستمنستر أو الأنجلو ساكسون، في المملكة المتحدة ومعظم بلدان الكومنولث؛ بما في ذلك العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبعض الدول الأوروبية، ودول أمريكا اللاتينية مثل المكسيك وبليز. وفي هذا النموذج، يتولى مدقق عام أو ما يماثله رئاسة مكتب الرقابة الوطني، والذي يقدم تقاريره إلى لجنة برلمانية غالبًا ما تسمى لجنة الحسابات العامة.

يُعمل **بالنموذج القضائي**، المعروف أيضًا بالنموذج النابليوني، في فرنسا، والعديد من الدول اللاتينية في أوروبا وتركيا، والدول الفرانكفونية في أفريقيا وآسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وأروغواي. هذا ويُعد الجهاز الأعلى للرقابة -المعروف غالبًا بديوان المحاسبة- جزءًا من النظام القضائي ويتمتع بوظائف قضائية، ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة -بوصفه هيئة يمكنها البتّ في قضايا فرض عقوبات إدارية- أن يمارس بعض أنشطة الرقابة القضائية وفقًا لنتائج الرقابة التي توصل إليها. تتبع العديد من الأجهزة العليا للرقابة[1] في أمريكا الجنوبية نموذجًا هجينًا، حيث يمكن للأجهزة العليا للرقابة من خلاله تقديم تقاريرها إلى البرلمان
أو الكونجرس غير إنها لديها بعض الوظائف القضائية.

تُصنف الأجهزة العليا للرقابة التي لديها مجلس إداري أو نموذج اتخاذ قرار مشترك تقليديًا على أنها نموذج ثالث، يُعرف باسم **نموذج مجلس الإدارة.** ثمة أوجه تشابه بين هذا النهج ونموذج وستمنستر حيث تقدم الأجهزة العليا للرقابة تقاريرها أيضًا إلى السلطة التشريعية، ولكنها تختلف بوجود عملية صنع قرار مشترك بدلًا من رئيس واحد للعمليات. وقد يوجد أيضًا نموذج صانع القرار المشترك في بعض النماذج القضائية للأجهزة العليا للرقابة.

دور الأجهزة العليا للرقابة في النظام البيئي للمساءلة

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دورًا رئيسًا في "النظام البيئي للمساءلة"، والذي يمكن تعريفه على أنه ساحة الحوكمة المترابطة والديناميكية التي تضم الجهات الفاعلة الحكومية والاجتماعية، والمؤسسات، والإجراءات، والآليات، والتأثيرات.[3] ويمكن تعريف الأجهزة العليا للرقابة، بصفتها مؤسسات رقابية، على أنها جهات فاعلة "أفقية" في المساءلة، إلى جانب المؤسسات الأخرى مثل السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ووكالات مكافحة الفساد، والأجهزة المختصة بالنظر في المظالم.

تُعد الأجهزة العليا للرقابة، من خلاله توفيرها للمعلومات الموضوعية حول كيفية إدارة الأموال العامة واتاحة هذه المعلومات للجمهور، عوامل رئيسة لتوفير الدلائل للمواطنين من أجل فهم كيفية أداء حكومتهم وإدارة الموارد العامة. ويمكن لمختلف أصحاب المصلحة استخدام التقارير الرقابية، مثل البرلمان، وأحزاب المعارضة، والمواطنين، ومنظمات المجتمع المدني كأساس للمطالبة بالمساءلة وتغيير طريقة إدارة الحكومة للموارد العامة.

جدير بالذكر أنه تتعاظم فعالية وظيفة المساءلة لدى الجهاز الأعلى للرقابة عند استخدام تقارير الرقابة ومتابعتها من قبل منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجهات الفاعلة الأخرى في المساءلة، والذين يؤدون جميعًا أدورًا مختلفة ولكنها مترابطة. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إعادة تجميع تقارير الرقابة وتبسيطها ومشاركة المعلومات مع المواطنين، بينما يمكن للجان البرلمانية تحليل تقرير الرقابة ومتابعة تنفيذ الحكومة للتوصيات.

إن مدى قدرة الأجهزة العليا للرقابة على العمل كوكلاء مباشرين في المساءلة وتطبيق العقوبات يعتمد على نماذجها المؤسسية وصلاحياتها. على سبيل المثال، تتمتع بعض الأجهزة العليا للرقابة بصلاحيات قضائية ويمكنها المقاضاة بناءً على النتائج الرقابية؛ بينما تتمتع بعضها بسلطات محدودة لفرض غرامات على الجهات الخاضعة للرقابة ممن لا يقدمون المعلومات المطلوبة. وفي النموذج البرلماني، تعد العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة والبرلمان ذات أهمية جوهرية، بالنظر إلى دور البرلمان في التصرف بناءً على النتائج والتوصيات الواردة في تقارير الرقابة.

يمكن تعريف **المساءلة السياسية** على أنها قيود مفروضة على استخدام الحكومة للسلطة، وتشمل آليات مساءلة الوكيل ووسائل تطبيق العقوبات عندما ينقل مسؤول (المواطنون) سلطة اتخاذ القرار إلى وكيل (الحكومة)،[2] وتقسم الدراسات المجراة مؤخرًا على المساءلة آلياتها بناءً على الاتجاه الذي يتم من خلاله التأثير على الحكومة. تُشير المساءلة الرأسية إلى قدرة الجمهور على مساءلة الحكومة من خلال الانتخابات والأحزاب السياسية؛ وتُشير المساءلة الأفقية إلى ما توفره مؤسسات الدولة الأخرى من رقابة وضوابط، مثل السلطة التشريعية، والنظام القضائي والمؤسسات الرقابية؛ بينما تُشير المساءلة القُطرية إلى دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في التأثير على الناخبين ومؤسسات الرقابة من خلال الحملات الإعلامية والتقارير الإخبارية.

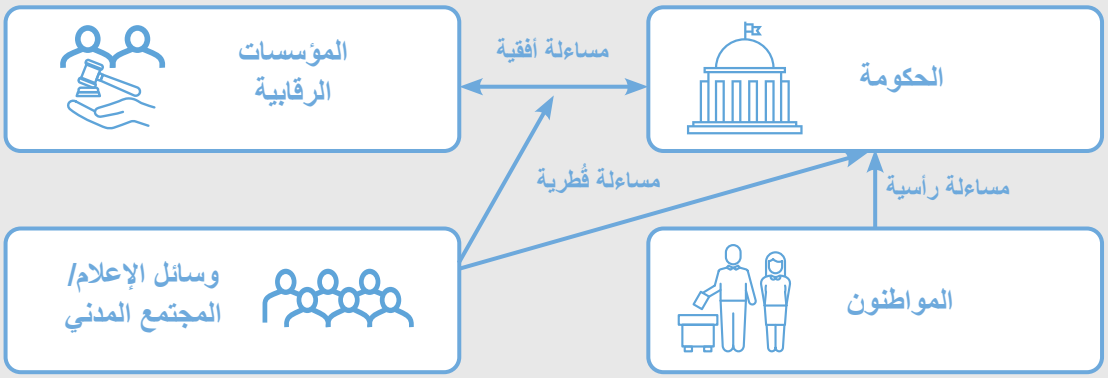

دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دورًا مهمًا في منع الفساد ومكافحته، وإن لم يكن دورها الأساسي. كما ورد في المنشور المشترك الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ومركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد حول دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد، "فإن طبيعة عمل الأجهزة العليا للرقابة في التحقق من الحسابات العامة، وتقييم الالتزام التنظيمي، وضمان أعلى معايير تختص بالنزاهة المالية تعني أنها تحتل وضعًا جيدًا للمساهمة في جهود مكافحة الفساد إلى جانب الهيئات الأخرى، مثل وكالات إنفاذ القانون أو مكافحة الفساد".[4]

تسهم الأجهزة العليا للرقابة -من خلال ما تجريه من تحقيقات وتصدره من تقارير- في زيادة الوعي بمخاطر الفساد وتعزيز معايير عالية للحوكمة الرشيدة والنزاهة المالية،[5] كما أنها تسهم في مكافحة الفساد من خلال الكشف عن السلوكيات المخالفة (عدم الالتزام)، وسوء الإنفاق، وسوء الإدارة، وضعف الأداء. علاوة على ذلك، فهي تساعد على تقييم البيئة الرقابية للجهات، والكشف عن مواطن الضعف أو الخطورة التي قد تشير إلى وقوع فساد واحتيال.

إن مخاطر الفساد تميل إلى التزايد أثناء فترات الأزمات كما أن حالات الطوارئ وظهور جائحة كوفيد-19 والتدفق الاستثنائي للتمويل الطارئ تسلط الضوء على دور الأجهزة العليا للرقابة. تسلط الدراسة التي أجرتها مبادرة تنمية الإنتوساي بعنوان "المساءلة في أوقات الأزمات" الضوء على كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دورًا رئيسًا في مختلف مراحل الأزمة مثل جائحة كوفيد-19 من خلال تقديم المشورة بشأن القواعد واللوائح الهامة، وعبر إجراء رقابة على المشتريات في الوقت العلي وما إذا كانت التمويلات تستخدم للأغراض الصحيحة.[7]

تتناول دراسة أخرى حديثة صادرة عن مبادرة تنمية الإنتوساي دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على التمويل في حالات الطوارئ؛ هذا وتحدد هذه الدراسة تشخيصات التحديات العالمية التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة وتقترح إجراءات متصلة وفق مبادئ استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المنصوص عليها في إعلان المكسيك. وقد قدم صندوق النقد الدولي -في الفترة من 2020 إلى 2021 أكثر من 110 مليون دولار أمريكي شكل تمويل متعلق بجائحة كوفيد-19 إلى 85 دولة، كما تضمنت العديد من الاتفاقيات المالية لصندوق النقد الدولي التزامات من قبل الحكومات المتلقية لتلك التمويلات من أجل توفير ضمانات ضد الاحتيال والفساد، وقد دعا هذا الالتزام إلى رقابة الجهاز الأعلى للرقابة في عدد كبير من الدول.

ومع ذلك، رغم أن بعض الأجهزة العليا للرقابة تتمتع بصلاحيات محددة للتحقيق في قضايا الاحتيال، إلى جانب إنشاء وحدات للرقابة الجنائية لهذا الغرض، إلا أن معظم الأجهزة العليا للرقابة تتمتع بسلطات تحقيق محدودة. وفي تلك الحالات، يعد من الأهمية بمكان التعاون مع وكالات إنفاذ القانون والتواصل معها، بما في ذلك وكالات مكافحة الفساد.

واستجابة لذلك، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قرارا بعنوان "تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد من أجل منع الفساد ومكافحته على نحوٍ أكثر فاعلية". وقد شدد هذا القرار الصادر في 2019، والمعروف أيضا باسم "إعلان أبو ظبي"، على الدور الهام الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز النزاهة، والمساءلة، والشفافية والاستخدام الفعال للموارد العامة.

علاوة على هذا، يُشير التقرير إلى أهمية حماية الاستقلالية اللازمة لتلك المؤسسات وصونها وتعزيزها من أجل تمكينها من أداء مهامها على نحوٍ فعال وخالٍ من أي تأثير غير مبرر. في 2019، وقع كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الإنتوساي مذكرة تفاهم من أجل تعزيز مشاركة أكبر للأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة.[8]

التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني

لقد كثفت العديد من الأجهزة العليا للرقابة في السنوات الأخيرة جهودها من أجل التواصل مع الجمهور من خلال دعوة المواطنين للمشاركة في عملية اختيار الرقابة، وتعزيز التواصل حول النتائج الرقابية. لقد وجدت الأجهزة العليا للرقابة التي تشارك بنشاط مع المجتمع المدني أن التعاون أفضى إلى مهمات رقابية مستنيرة بشكلٍ أفضل، ورقابة أقوى ومساءلة أكثر فاعلية، وانخفاض تعرض الحكومات للفساد.

اعتمدت الإنتوساي في 2013 إعلانًا جديدًا بشأن قيمة الأجهزة العليا للرقابة ومزاياها - لإحداث فارق في حياة المواطنين (مبدأ الإنتوساي رقم 12)، ويقر المعيار بالموطنين كمستفيد رئيسين من عمل الأجهزة العليا للرقابة، مشيرًا إلى أن مدى قدرة الأجهزة العليا للرقابة على إحداث فارق في حياة المواطنين يعتمد على قدرتها على ما يلي:

i) تعزيز المساءلة، والشفافية، والنزاهة في جهات الحكومة والقطاع العام،

ii) إظهار الصلة المستمرة بالمواطنين، والبرلمان، وغيرهم من أصحاب المصلحة،

iii(أن تكون مؤسسات نموذجية من خلال أن تكون مثالاً رائدًا يحتذى به، ويعمل هذا المرجع الجديد كحلقة وصل بين المواطنين بصفتهم المستفيدين من عمل الأجهزة العليا للرقابة وأجندات منظمات المجتمع المدني .

يشير دليل مبادرة تنمية الإنتوساي بشأن التعامل مع الاطراف الفاعلة إلى وجود دلائل متزايدة من أجل إظهار القيمة المضافة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني حول علميات الرقابة والإشراف على الموازنات. وتتضمن المزايا بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة تعزيز الفاعلية، حيث يمكن للاطراف الفاعلة المساعدة في تحديد جوانب سوء الإدارة المحتملة أو عدم الكفاءة أو الفساد من خلال توفير معلومات قيمة لعملية الرقابة أو حتى المشاركة فيها. قد يؤدي التعاون بين الجهاز الأعلى للرقابة ومنظمات المجتمع المدني إلى مزيدٍ من المساءلة من جانب الجهة الخاضعة للرقابة، إلى جانب تعزيز المشروعية والاستقلالية، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاعتماد على المعلومات التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة والبناء عليه من أجل تعزيز إستراتيجيات المناصرة المتوافقة مع أجنداتها الخاصة.

تُظهر الخبرة المكتسبة من مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني التابع لمنظمة الشفافية الدولية أن التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يساهم في زيادة الملكية العامة للعمليات الرقابية. على سبيل المثال، تعمل منظمة الشفافية الدولية في كينيا عن كثب مع مكتب المدقق العام من خلال توفير الدعم الفني لبناء القدرات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني وكذلك تطوير الأدوات والإستراتيجيات اللازمة لتطبيق الرقابة على مساءلة المواطنين.

تُعد الرقابة على مساءلة المواطنين دربًا من دروب الرقابة التشاركية التي تضمن مشاركة المواطنين وإشراكهم في عمليات الرقابة الرسمية، فيما يتضمن تلقي استنتاجات وآراء المواطنين في الرقابة على البرامج والمشروعات التي تمس حياتهم بشكل مباشر. كما تعكف منظمة الشفافية الدولية في كينيا على تطوير نسخ تقارير رقابية ملائمة للمواطنين ونشر نتائجها على منصة بيانات مفتوحة من أجل المساءلة العامة.[9]

العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة والمجتمع المدني في الأرجنتين

لقد وضع مكتب الرقابة الوطني في الأرجنتين إستراتيجيات متنوعة لإشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات الرقابة. وجاءت أولى التجارب عندما دُعيت، في عام 2004، منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المشاركة في تصميم موضوع الرقابة حول إمكانية وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى وسائل النقل والمشاركة في بعض المهام الميدانية. وبذلك، لم تُعد منظمات المجتمع المدني "مصادر مرجعية" فحسب، بل أيضًا "مشاركين" في عملية الرقابة. ولقد دعا الجهاز الأعلى للرقابة في الأرجنتين منذ عام 2004 إلى عقد اجتماع سنوي مع مختلف منظمات المجتمع المدني من أجل اقتراح موضوعات الرقابة التي سيتم تضمينها في خطة عمل العام التالي؛ وتعرف هذه الآلية باسم "التخطيط التشاركي".

يُظهر مثال حديث أوضحته شراكة الموازنة الدولية حول كيفية تضافر جهود الجهاز الأعلى للرقابة في الأرجنتين والمجتمع المدني من أجل زيادة وضوح مهمتي رقابة الأداء الحاسمتين ببرنامج الحكومة لمكافحة شاغاس – وهو مرض معدٍ أصبح مستفحلًا، وقادت جهود التعاون والدعوة إلى زيادة الوعي وتجديد الالتزام من جانب الحكومة إلى مكافحة المرض.

ثمة طرق عدة يمكن لمنظمات المجتمع المدني من خلالها دعم عمل الأجهزة العليا للرقابة:

- تقديم الأدلة لأغراض الرقابة، ومن ثم تعزيز تحديد الجوانب المحتملة لسوء الإدارة، وعدم الكفاءة، والفساد في استخدام الموارد العامة؛ على سبيل المثال، قد تقدم الأدلة المستمدة من الرقابة الاجتماعية التي تقيم أداء البرامج الحكومية المساعد إلى الأجهزة العليا للرقابة عند إجراءها مهمات رقابة الأداء.[10]
- البرامج المشتركة التي تهدف إلى زيادة اهتمام المواطنين وفهمهم حول الإدارة والمراقبة المالية.
- التعلم المتبادل، حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني التعرف على المزيد حول الرقابة العامة، كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تستفيد من المعرفة التقنية لدى منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى منهجيات مراقبة استخدام الأموال العامة (مثل استطلاعات تتبع النفقات العامة ومهمات الرقابة الاجتماعية).
- تبسيط نتائج الرقابة ونشرها على نطاق واسع للجمهور.
- ممارسة الضغط على المؤسسات العامة لاتخاذ إجراءات تصحيحية فيما يتعلق بنتائج تقارير الرقابة ودعم الأجهزة العليا للرقابة من خلال مراقبة تنفيذ السلطة التنفيذية لتوصيات الجهاز الأعلى للرقابة.

شراكة الموازنة الدولية هي شراكة عالمية لمحللي الموازنة، ومنظمي المجتمع، والمناصرين الذين يعملون على تطوير أنظمة الموازنة العامة التي تعمل لصالح الأفراد، وهي شريك أساسي للإنتوساي في الجهود المبذولة لمناصرة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. تستكشف مبادرة المساءلة عن الرقابة الخاصة بشراكة الموازنة الدولية كيف يمكن للتعاون الإستراتيجي بين الجهات الفاعلة الرئيسة في الرقابة من داخل الحكومة وخارجها أن يعزز اتخاذ إجراءات بشأن نتائج الرقابة العامة والتي يتم تجاهلها حاليًا. ومن خلال إشراك المدققين العمومين الحالين والسابقين وقادة مجموعات المراقبة، تركز المبادرة على البلدان التي يوجد فيها بالفعل تفاعلات بين الأجهزة العليا للرقابة والمجتمع المدني بشأن قضايا الرقابة والبيئة المواتية، وتقارير رقابية ذات جودة عالية للأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة أو القدرة على تعزيز المساءلة حول الموارد العامة في تلك البلاد.

وهناك مثال في نيبال حول كيف انضمام المجتمع المدني والمدققين إلى مكافحة الفساد وعدم الكفاءة، حيث تشير شراكة الموازنة الدولية إلى أن "الأجهزة العليا للرقابة تجد صعوبة في حمل الحكومات على اتخاذ إجراءات بشأن توصيات الرقابة، وغالبًا ما تكون تقاريرها ضعيفة الانتشار بين العامة، وهو المجال الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم المساعدة من خلاله؛ ولكي يكون كلاهما فعالًا، ينبغي عليهما العمل معًا".

تعزيز نشر الرقابة من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا

في السنوات العشر الماضية، تبنى مكتب المدقق العام في جنوب أفريقيا منهجيات تواصل تضمن نشر التقارير للمواطنين وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وبالإضافة إلى نشر التقارير ومشاركتها على موقعها عبر الإنترنت، تضمنت منهجيات النشر إعلام المواطنين عبر مجموعة متنوعة من المنصات الإعلامية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى تعزيز انتشار رسائل المراقبة الهامة.

لقد زاد المدقق العام من مشاركته مع المواطنين خلال جائحة كوفيد-19، كما برزت منظمات المجتمع المدني كمصدر قيم للتجارب المباشرة للخدمات الحكومية وكمصدر محتمل للمعلومات التي تعزز تحديد مخاطر الرقابة من خلال اعتبار منظمات المجتمع المدني كجسر للمواطنين. ويعمل الجهاز حاليًا على بناء علاقات مع عدد من منظمات المجتمع المدني للسماح بتعاون أوسع نطاقًا في المستقبل.[11]

تعريف استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وتحدياته

> يمكن فهم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة على أنه قدرة أحد الأجهزة العليا للرقابة على العمل بشكلٍ مستقل عن الحكومة، دون تأثير أو نفوذ غير مبرر، ويعد ذلك شرطًا أساسيًا لاضطلاع الأجهزة العليا للرقابة بصلاحياتها على نحوٍ فعال.

يوضح القسم مفهوم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والفرق بين الاستقلالية التي يضمنها القانون (الاستقلالية القانونية) والاستقلالية العملية (الاستقلالية الفعلية)، كما يستعرض الحالة الراهنة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والتحديات المشتركة التي تواجه تحقيق الاستقلالية. شاهد فيديو عن مبادرة تنمية الإنتوساي حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة هنا.

تعريف استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة – إعلانا ليما والمكسيك الصادران عن الإنتوساي

لقد أدركت منظمة الإنتوساي منذ فترة طويلة أهمية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، كما كان لها دور فعال في تحديد مفهوم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وتعميمه؛ وقد أرسيت مبادئ استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة من خلال اعتماد وثيقتين أساسيتين: إعلانا ليما والمكسيك الصادران عن الإنتوساي. رغم أن هذين الإعلانين غير ملزمين قانونًا، فإن القيم والمبادئ المرتبطة بهما مقبولة على نطاق واسع باعتبارها تطلعات للأجهزة العليا للرقابة المستقلة في جميع أنحاء العالم، كما تعترف بهما الأمم المتحدة من خلال قرارين تم التصديق عليهما في 2011 و2014.

يحدد **إعلان ليما الصادر عن الإنتوساي**، الذي تم إقراره عام 1977 مبادئ استقلالية الرقابة على القطاع العام بأسلوب منهجي ومهني. وكان الإعلان هو أول وثيقة للإنتوساي توضح بشمول أهمية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، من خلال تذكير أعضاء الإنتوساي وأصحاب المصلحة بأن الأجهزة العليا للرقابة لا يمكن أن تكون موضوعية وموثوقة وفاعلة إلا إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للرقابة ومحمية من أي تأثير خارجي.

وعلى الرغم من الإقرار بأنه لا يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تكون مستقلة تمامًا لأنها جزء من الدولة ككل، إلا أن إعلان ليما ينص على وجوب تمتع الأجهزة العليا للرقابة بالاستقلال التنظيمي، والوظيفي، والمالي المطلوب لأداء مهامها.

في أعقاب الاعتراف المتزايد بالتحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة، أصدرت الإنتوساي وثيقة رئيسة ثانية في عام 2007، عُرفت باسم إعلان المكسيك. يتوسع **إعلان المكسيك الصادر عن الإنتوساي** في المبادئ التي حددها إعلان ليما، ليتجاوز الفهم التقليدي لـ"الاستقلالية" ليتضمن شروطًا مثل الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات، والصلاحيات الواسعة، وآليات المتابعة، وهو ما يسلط الضوء على الشروط الثمانية التالية، المعروفة باسم **ركائز الاستقلال**، والتي تشكل المعيار الذي يمكن على أساسه تقييم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

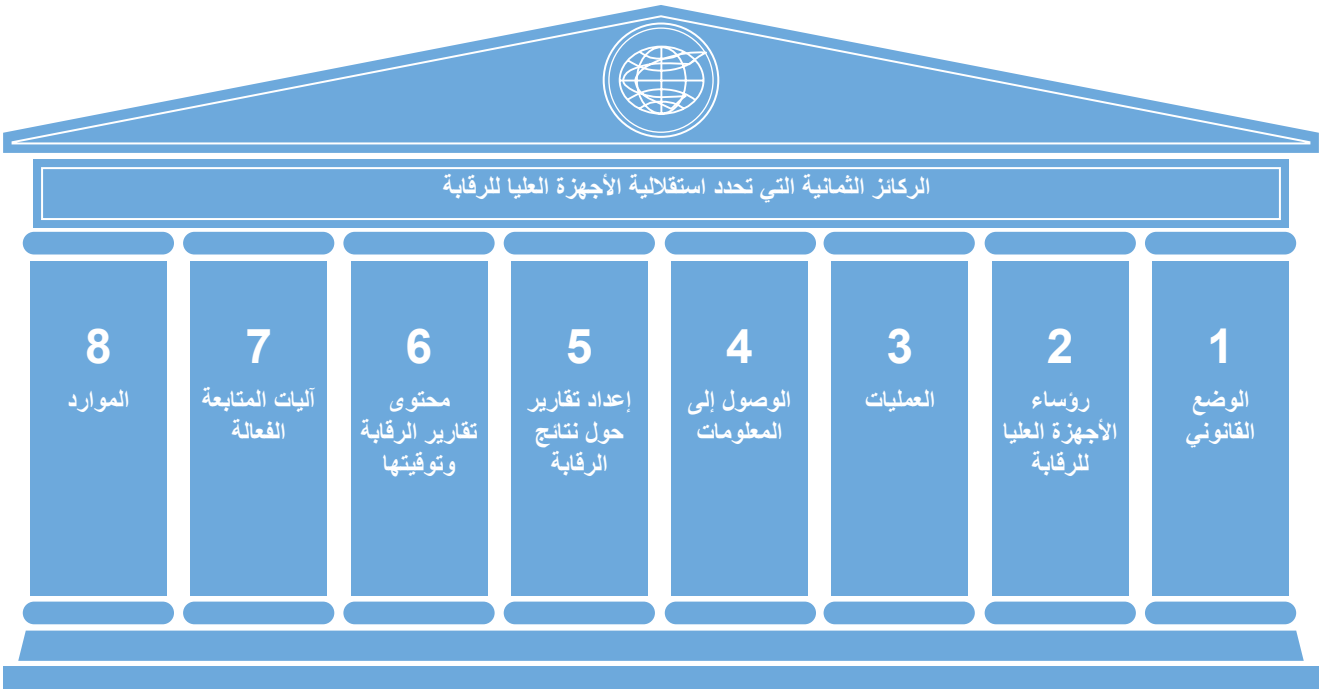

1 **الوضع القانوني:** وجود إطار عمل دستوري/تشريعي/قانوني مناسب وفعال وأحكام التطبيق الفعلي لهذا الإطار.

2 **رؤساء الأجهزة العليا للرقابة:** استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة وأعضاؤها (والمؤسسات التي تتمتع بصلاحيات جماعية)، بما في ذلك ضمان الحيازة والحصانة القانونية في أداء واجباتهم على نحوٍ طبيعي.

3 **العمليات:** صلاحيات واسعة النطاق وسلطة تقديرية كاملة في أداء وظائف الجهاز الأعلى للرقابة.

4 **الوصول إلى المعلومات:** وصول غير مقيد للمعلومات.

5 **إعداد تقارير نتائج الرقابة:** حق الأجهزة العليا للرقابة والتزامها في إعداد التقارير حول أعمالها.

6 **محتوى تقارير الرقابة وتوقيتها:** حرية تقرير محتوى تقارير الرقابة وتوقيتها، ونشرها وتوزيعها.

7 **آليات المتابعة الفعالة:** وجود آليات متابعة فعالة على توصيات الجهاز الأعلى للرقابة.

8 **الموارد:** الاستقلال المالي والإداري/التنفيذي، وتوافر الموارد البشرية والمادية والنقدية الملائمة.

الاستقلالية *القانونية والفعلية*

يُشير الاستقلال القانوني والفعلي إلى انعكاس مبادئ الإنتوساي الخاصة بالاستقلال في دستور الدولة وإطارها القانوني. عادة ما ينطوي دستور الدولة على قرار إنشاء المؤسسة، بينما تُضمن التفاصيل المتعلقة بالاستقلال الوظيفي والتنظيمي والمالي في التشريعات الرقابية. وبقدر أهمية التعبيرات الدستورية والقانونية حول الاستقلالية، فمن الضروري أيضًا للأجهزة العليا للرقابة بناء استقلاليتها وترسيخها عبر الممارسة العملية؛ ويشار إلى ذلك بالاستقلالية الفعلية.

التحديات التي تواجه استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

تُعد الاستقلالية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة حتى تتمكن من أداء دورها الرقابي بفاعلية. وفي الحالات التي لا يخضع فيها الجهاز الأعلى للرقابة لسيطرة السلطة التنفيذية أو يكون مقيدًا بقدرات أخرى، فقد لا يؤدي ذلك إلى تقييد وظيفة المساءلة الخاصة به، بل وفي أسوأ الحالات قد يصبح جزءًا من المشكلة التي تأسس لمواجهتها .

كما ذكر مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد في منشوره الصا در حول إعادة النظر في مكافحة الفساد في الأنظمة غير الديمقراطية، فإن مؤسسات الدولة التي تم إنشاؤها لإخضاع الحكومات للمساءلة، مثل لجان مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة، قد يتم الاستيلاء عليها وإساءة استخدامها كأدوات من أجل استهداف المعارضين السياسيين. وعليه، فمن المهم التأكد من أن الأجهزة العليا للرقابة تتمتع بالاستقلالية عن السيطرة أو التأثير السياسي – وهو ما يُعد نقطة محورية في مجموعة المواد ه ذه.

قد تتراوح أمثلة التهديدات التي تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة من التدخل المباشر السافر من قبل السلطة التنفيذية في عمليات الجهاز الأعلى للرقابة إلى الإبعاد التام للمدقق العام، أو تدخل خفي في صورة مراقبة على الموازنة أو العمليات التشغيلية.

تتضمن التحديات المشتركة التي تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة ما يلي:

- المراقبة التنفيذية على الإجراءات المحيطة بتعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة أو عزله
- التدخل السياسي في عمليات الجهاز الأعلى للرقابة، من خلال التحكم في اختيار مهمات الرقابة ونطاقها
- المراقبة التنفيذية على موازنة الجهاز الأعلى للرقابة والموارد البشرية
- القيود على إمكانية الوصول إلى المعلومات
- القيود على نشر التقارير
- التهديدات القانونية أو غير القانونية للأجهزة العليا للرقابة بناءً على النتائج الرقابية
- عدم وجود آليات متابعة فعالة لتوصيات الجهاز الأعلى للرقابة

تُشير الأدلة إلى أن استقلال الجهاز الأعلى للرقابة يواجه تحديات في العديد من المناطق حول العالم، وقد أفاد تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة لعام 2020 بتراجع استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على مدار السنوات الأخيرة.

توقيف المدقق العام في سيراليون

في نهاية عام 2021، أصدر الرئيس قرارًا بإيقاف المدقق العام بسيراليون ونائبه قبل وقت قصير من إصدار تقرير الرقابة السنوي. ومن المفترض أن تقرير الرقابة، الذي تناول استخدام الإنفاق الطارئ أثناء جائحة كوفيد-19، سيكشف عن سوء إدارة الأموال الحكومية على نحوٍ واسع النطاق أثناء تفشي الوباء، مما يشير إلى تورط الرئيس وزوجته. لقد حفزت القضية على إطلاق آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، وهي أداة نوقشت لاحقًا في مجموعة الموارد هذه، مما قاد الأمانة العامة للإنتوساي، ومبادرة تنمية الإنتوساي، ومنظمة الأفروساي إلى إصدار بيان يعبر عن القلق. لقد تضافرت جهود مجتمع الجهات المانحة، والجهات الفاعلة متعددة الأطراف، والمجتمع المدني من أجل الضغط على الحكومة لإصدار تقرير الرقابة وإعادة المدقق العام لمنصبه. وفي الوقت الذي تم فيه إصدار تقرير الرقابة، لم تبدأ بعد محاكمة المدقق العام الموقوف في مارس 2022.

الشكل 1

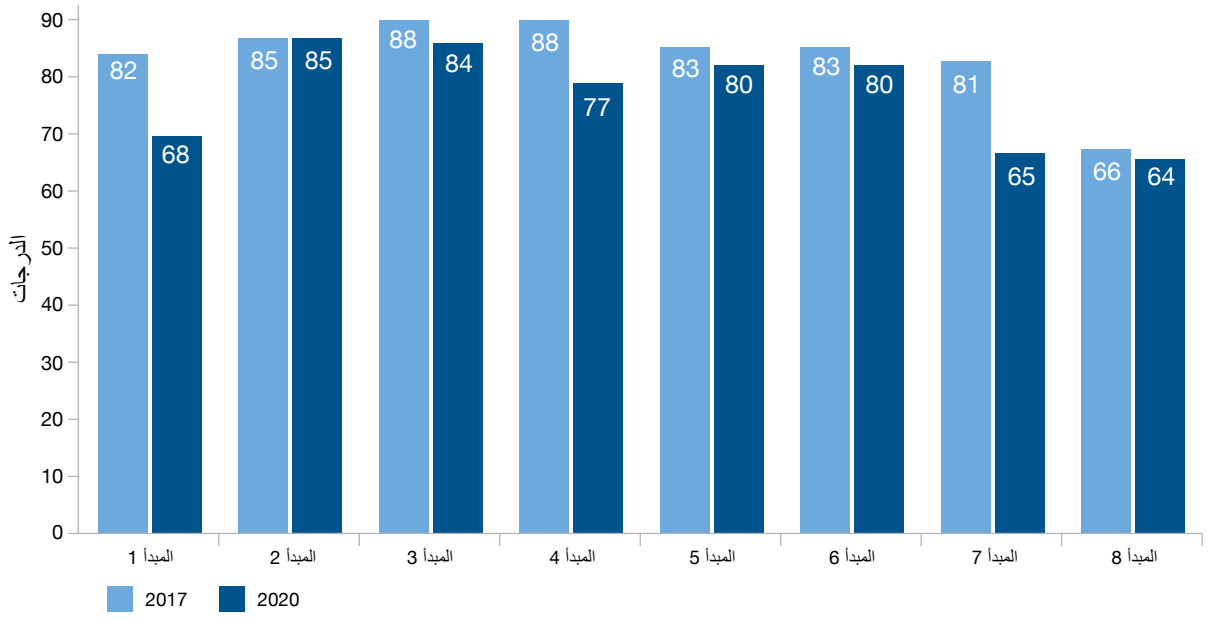

يوضح الشكل الوارد أعلاه تراجع معدلات استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في استقصاء التقييم العالمي على مستوى سبعة من مبادئ إعلان المكسيك الثمانية من عام 2017 إلى 2020، وكان التراجع واضحًا لا سيما في الدول الأقل دخلًا، كما تشير الأدلة إلى أن الاستقلالية المالية والإدارية للأجهزة العليا للرقابة كانت ولا تزال منخفضة، وأن ثمة أمثلة متزايدة على تدخل السلطة التنفيذية في موازنات الأجهزة العليا للرقابة.

علاوة على ذلك، لقد أسفرت جائحة كوفيد-19 عن تأثير بالغ على موازنات الجهاز الأعلى للرقابة، وتتمتع الكثير من الأجهزة العليا للرقابة بحماية قانونية محدودة أو غير كافية ضد الإبعاد التعسفي لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة، وتقييد الوصول إلى المعلومات، وعدم القدرة على متابعة تقارير الرقابة. وقد تفاقمت العديد من هذه التوجهات بسبب الوباء العالمي، كما خلص في تقرير حديث صادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الجهاز الأعلى للرقابة.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المعلومات في قبرص

لقد مُنع مكتب الرقابة الوطني في قبرص، عام 2020، من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالرقابة على إمكانية الحصول على الجنسية القبرصية من خلال آلية "جواز السفر الذهبي" والتي كانت وفقًا لتقدير السلطة التنفيذية وحدها. وقد مُنع الجهاز الأعلى للرقابة من الوصول إلى المعلومات على أساس أن النائب العام قد أنشأ لجنة مخصصة للتحقيق في القضية، وأن الجهاز الأعلى للرقابة لا يمكنه استئناف عمله الرقابي أو الوصول إلى المعلومات ذات صلة إلا بمجرد تقديم اللجنة تقريرها. وقد تم إرسال طلب لدعم الدعوة إلى مبادرة تنمية الإنتوساي؛ وبعد إجراء مشاورات موسعة مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة على مستوى الدولة، خلصت مبادرة تنمية الإنتوساي إلى حدوث انتهاك لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، وقد صدر بيان يعبر عن القلق أثار اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا. وبعد فترة وجيزة، عمدت لجنة التواصل بالأجهزة العليا للرقابة في الاتحاد الأوروبي -وهي هيئة منفصلة عن الإنتوساي بقيادة محكمة الرقابة الأوروبية- إلى إصدار بيان عنها، كما تمكن الجهاز الأعلى للرقابة في النهاية من الوصول إلى المعلومات وإجراء رقابته كما كان مخططًا.

أدوات المجتمع المدني وموارده المخصصة لحماية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

بالنظر إلى التهديد الذي يواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، نجد أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا حيويًا كهيئات رقابية من أجل حماية عمل الأجهزة العليا للرقابة وضمان استمرار مساءلتها الفعالة للحكومة من أجل الصالح العام. ويتناول هذا القسم مختلف الأدوات والموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والمساهمة في تحسينها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

أدوات المناصرة

آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

استجابة للتهديدات المتزايدة بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة على الصعيد العالمي، عكفت مبادرة تنمية الإنتوساي على وضع آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة من أجل دعم الأجهزة العليا للرقابة في استجابتها لتهديدات وانتهاكات استقلاليتها؛ وقد صممت الأداة لتوفير استجابة آنية ومنسقة من قبل مختلف أصحاب المصلحة، مثل منظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، لمثل هذه التهديدات والانتهاكات. ورغم أن آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة يُراد بها أن تكون في الأصل أداة للأجهزة العليا للرقابة، غير إن الطلبات قد ترد من منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة؛ ومع ذلك، فإن بدء قضية آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة يعتمد على تلقي الدعم من رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المعني.

لقد بدأ تطبيق آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في عام 2019 بحالات تجريبية في مقدونيا الشمالية والصومال؛ ومنذ ذلك الحين، وقد تزايد الطلب على المساعدة من خلال آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، حيث تناولت إجراءات الآلية بالفعل قضية مع الجهاز الأعلى للرقابة في غانا. وفي عام 2021، تلقت آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة طلبات من قبرص، وكولومبيا، وجمهورية الدومنيكان، وميانمار، وبولندا، والسودان وسيراليون، وكان إصدار بيان يعبر عن القلق بمثابة آلية استجابة مشتركة في عدد من هذه القضايا.

وللحفاظ على المصداقية، تمارس مبادرة تنمية الإنتوساي إجراءات تتسم بالانفتاح والشفافية تشمل أصحاب المصلحة الذين يشكلون جزءًا من سياق الجهاز الأعلى للرقابة. وفي حالات كولومبيا، والإكوادور- وسيراليون؛ أجرت مبادرة تنمية الإنتوساي مشاورات مع منظمات المجتمع المدني من أجل فهم أفضل للتهديدات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة في هذه الدول.

لقد أثبتت مشاركة الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية على الأخص فعالية كبيرة في تحصيل معرفة سياقية حول تحديات الاستقلالية، كما قدمت رؤى أساسية لمرحلة التقييم التي لم يكن من الممكن تضمينها بغير مساهمة تلك المؤسسات.

وللحصول على فهم أفضل للمراحل الأربعة لعمل آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وكيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم مساهماتها، يُرجى الرجوع إلى الشكل الوارد في الصفحة التالية.

التعرف على عمل آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

1

يمكن لمنظمات المجتمع المدني **إبلاغ** مبادرة تنمية الإنتوساي بتهديد أو انتهاك استقلالية أحد الأجهزة العليا للرقابة، كما يمكن لأصحاب المصلحة الآخرين الإبلاغ؛ بما فيهم الجهاز الأعلى للرقابة نفسه، أو هيئة تابعة للإنتوساي، أو أحد شركاء التنمية. علاوة على ذلك، يمكن لمبادرة تنمية الإنتوساي استشارة منظمات المجتمع المدني للتعرف على وجهة نظرها بشأن الوضع. ويمكن الحصول على المعلومات بشأن الإبلاغ على مواقع مبادرة تنمية الإنتوساي أو مركز موارد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، كما يمكن إرسال التهديد مباشرة عبر البريد الإلكتروني إلى فريق المراجعة على independent.sai@idi.no. يتم التعامل مع جميع الرسائل الواردة بسرية ما لم يُذكر خلاف ذلك، وسيتعامل معها فريق استقلال الجهاز الأعلى للرقابة في غضون 30 يومًا؛ على أن تُفعّل إجراءات آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة بالكامل إذا ومتى توفر الدعم من جانب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة.

2

تقييم الحالة: يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد مبادرة تنمية الإنتوساي من خلال تقديم الملاحظات وتأكيد تعرض الاستقلالية للتهديد، وهذا من شأنه السماح لمبادرة تنمية الإنتوساي بترسيخ مصداقية ومشروعية أوسع نطاقًا بخصوص أي تهديد تم الكشف عنه أثناء عملية التقييم.

3

الاستجابة لتهديد ما.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني إلى جانب مبادرة تنمية الإنتوساي وغيرها من أصحاب المصلحة العمل على تعزيز تأثير الأدوات الحالية، من خلال:

- المشاركة النشطة في أنشطة المناصرة التي تنظمها مبادرة تنمية الإنتوساي
- إصدار بيان يعبر عن القلق
- دعم تطوير الإصلاحات القانونية

4

المتابعة: من المقرر أن تتولى منظمات المجتمع المدني ومبادرة تنمية الإنتوساي مراقبة كيفية تنفيذ الاستجابة والتحقق مما إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية، كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسًا في الدعوة لإجراء المتابعة الفعالة للتوصيات.

باستخدام إجراءات آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مبادرة تنمية الإنتوساي، ومجتمع التنمية، يمكن توفير استجابة مناصرة آنية وملائمة للتطورات السياسية أو الدستورية أو المؤسسية الجديدة، والتي قد تؤثر سلبًا على استقلالية أحد الأجهزة العليا للرقابة، كما أظهرت التجربة حتى الآن أهمية إجراء مشاورات واسعة على المستوى القطري لضمان استجابة فعالة.

تمثل المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني على الأرض أهمية كبيرة، كما شاهدنا مؤخرًا في حالة كولومبيا حيث قادت مشاورات مبادرة تنمية الإنتوساي مع العديد من منظمات المجتمع المدني، من بينها الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية، إلى رؤية أعمق وأكثر توازنًا لتحديات الاستقلالية التي يواجهها الجهاز الأعلى للرقابة.

ولمزيدٍ من المعلومات حول عمل آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، يُرجى مطالعة هذا الفيديو.

آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة في غانا

لقد أعطى رئيس غانا توجيهاته للمدقق العام، السيد دانيال دومولِفو، في يونيو 2020 بالحصول على إجازته المتراكمة لمدة 167 يومًا رجوعًا إلى أحكام قانون العمل، وقد جاء القرار مصحوبًا بتوجيهٍ ينص على تسليم جميع الأمور المتعلقة بمنصبه إلى أحد نوابه.

لقد بدأت آليات المناصرة السريعة لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة، بناءً على طلب من المدقق العام في غانا، الذي تساءل عن الآثار المترتبة على الاستقلالية الدستورية للمكتب، مع الإشارة إلى مبادئ إعلان المكسيك 1 (الإطار الدستوري)، و2 (استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة) و8 (الاستقلال المالي والإداري). وقد أفضى الطلب إلى إجراء مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة في غانا، بما في ذلك ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومجتمع المانحين. وقد أسفر ذلك عن بيان يعبر عن القلق أصدرته مبادرة تنمية الإنتوساي في يوليو 2020، يدعو جميع الأطراف إلى مراعاة مبدأ استقلالية رؤساء الجهاز الأعلى للرقابة وأعضائه مراعاةً تامةً، بما في ذلك ضمان الولاية والحصانة القانونية في أداء واجباتهم بشكلٍ طبيعي.

لقد أثارت القضية أيضًا اهتمام ومشاركة المجتمع المدني في غانا. وفي يوليو 2020، تضمن بيان موقّع من قبل تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد والعديد من الأعضاء؛ بما في ذلك الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية، دعوة مواطني غانا إلى "دعم وحماية استقلالية المدقق العام ومكتبه" وكذلك دعم الحملة التي كانت تحت مسمى #BringBackDomelevo، كما قدم تحالف منظمات المجتمع المدني التماسًا إلى المحكمة العليا من أجل الطعن على قرار الرئيس.

توضح القضية الدور التكميلي الذي قد تلعبه منظمات المجتمع المدني والمجتمع الرقابي في الإشارة إلى تهديدات الاستقلال والعمل كداعمين رئيسين لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

أمثلة لمشاركة منظمات المجتمع المدني والدعوة لحماية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا أساسيًا في تنظيم المجتمعات فيما يتعلق بمناصرة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والمشاركة فيها، وفيما يلي أمثلة لكيفية تعزيز منظمات المجتمع المدني للاستقلالية:

- الإشراف على عمليات تتسم بالشفافية في تعيين و/أو إقالة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة، بهدف ضمان استقلاليتهم.
- الدعوة إلى إجراء إصلاح تشريعي من أجل تعزيز الاستقلال القانوني للأجهزة العليا للرقابة.
- طلب نشر التقارير الرقابية والمساهمة في نشرها وتوزيعها في الوقت الملائم.
- الدعوة إلى استقلال الجهاز الأعلى للرقابة من خلال آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وما بعدها.

ومن الأمثلة لذلك الحالة التي تشهدها منظمة الشفافية الدولية في كينيا من حيث مساهمتها في الحفاظ على استقلالية المدقق العام في كينيا، وهو ما تم توضيحه في دراسة الحالة أدناه.

مناصرة منظمات المجتمع المدني لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة: منظمة الشفافية الدولية في كينيا

تقدمت منظمة الشفافية الدولية في كينيا عام 2016 بالتماس إلى المحكمة من أجل الطعن على العديد من أحكام قانون الرقابة العامة (2015) والذي (i) منح السلطة التنفيذية -من خلال لجنة الخدمة العامة ومن بين أمور أخرى- قدرًا من السيطرة لمكتب المدقق العام على موظفيها، و(ii) أنشئ مجلس استشاري رقابي يتمتع بصلاحيات تقديم المشورة للمدقق العام بشأن أداء الواجبات؛ مؤكدين بذلك أن هذه الأحكام تتعارض مع الصلاحيات الدستورية واستقلالية المدقق العام.

لقد أقرت المحكمة بأن يكون لمكتب المدقق العام سلطة على موارده البشرية، بما في ذلك تعيين الموظفين، ورأت المحكمة أيضًا أن إنشاء مجلس استشاري يتعارض مع الاستقلالية المؤسسية والفردية للجهاز الأعلى للرقابة حيث يقدم المجلس المشورة للمدقق العام حول كيفية الاضطلاع بصلاحياته بموجب الدستور، كما أعلنت أن الأحكام التي أثرت على استقلالية المدقق العام غير دستورية.

نظرًا لأن الأجهزة العليا للرقابة لا يمكنها التغلب على تهديدات الاستقلالية بمفردها، فقد يؤدي التعاون من خلال مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة ومنظمات المجتمع المدني إلى تعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة على الحفاظ على الاستقلالية حينما ينشأ تهديد. وكلما جاءت المشاركة مبكرًا من أجل تعزيز العلاقات مع منظمات المجتمع المدني كأصحاب مصلحة مهمين، أمكن تحديد التهديدات المحتملة ومعالجتها مسبقًا. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني شركاء مهمين في النظام البيئي للمساءلة ومكافحة الفساد.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني والأجهزة العليا للرقابة -من خلال العمل سويًا للحد من التهديدات التي تواجه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة- أن تشير إلى الأدوات والموارد المتوفرة في مجموعة الموارد هذه وتستخدمها من أجل اتخاذ مزيدٍ من التدابير.

ومن الأمثلة لهذه المشاركة؛ عقد ورشة عمل لأصحاب مصلحة متعددين، كما هو موضح في دراسة الحالة أدناه التي تعرض ورشة عمل تجريبية لمجموعة الموارد هذه في جزر سليمان.

ورشة عمل الجهاز الأعلى للرقابة مع منظمات المجتمع المدني: تجربة مجموعة الموارد في جزر سليمان

لقد استضافت مبادرة تنمية الإنتوساي والمدقق العام في جزر سليمان، في سبتمبر 2022، ورشة عمل موضوعها منظمات المجتمع المدني من أجل الوقوف على دور الجهاز الأعلى للرقابة، والأسباب الكامنة وراء الأهمية البالغة لاستقلاليته، ومراجعة النسخة التجريبية من مجموعة موارد منظمات المجتمع المدني هذه.

وعلى مدار ورشة العمل التي استغرقت نصف يوم، جمع المدقق العام أكثر من 40 مشاركًا من مجتمع منظمات المجتمع المدني من أجل مناقشة لجنة الخبراء والأسئلة والأجوبة اللاحقة مع المدقق العام. هذا وقد شارك المشاركون أيضًا في جلسة نقاش متعمقة حول إجراءات آلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والتطبيق العملي لمجموعة الموارد هذه من أجل جمع التعليقات حول مدى قابليتها للاستخدام.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحدث يُظهر مدى سهولة اجتماع أصحاب المصلحة معًا باستخدام مجموعة الموارد كنقطة انطلاق نحو إجراء حوار والحث على المزيد من العمل مع الجهات الفاعلة في النظام البيئي للمساءلة.

إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

إن إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة يُعد أداة يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدامها لقياس نقاط القوة والضعف في الجهاز الأعلى للرقابة من خلال التقييمات القائمة على الأدلة لأسس المؤسسات وممارساتها، كما تعتمد معاييرها على المعايير الدولية الصادرة عن الإنتوساي وغيرها من الممارسات الدولية المثلى. وتُجرى هذه العملية من خلال تحليل قائم على المؤشرات وتقييم نوعي للأداء، مما يساعد الأجهزة العليا للرقابة على تحديد الممارسات الجيدة والإمكانات المطلوبة.

يغطي إطار العمل ستة مجالات تُعد أساسية لعمليات الجهاز الأعلى للرقابة، ويقوم المجال أ بتقييم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك دوره ومكانته بموجب دستور الدولة وما إذا كان يوفر الحماية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وقيادته. كما يحلل الإطار القانوني الحالي الذي ينظم الجهاز الأعلى للرقابة وتطبيقه الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، يغطي المجال أيضًا الاستقلالية القانونية والتشغيلية، على النحو المحدد في إعلان المكسيك، بما في ذلك الحماية من التدخل من جانب أجهزة السلطة الأخرى، والقدرة على تخطيط عملياتها ووضع الميزانية والتخطيط للموارد البشرية واستقلالية العملية المتعلقة بتعيين قادة الجهاز الأعلى للرقابة.

يتم الانتهاء من التحليل من خلال تقييم مدى صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة، والذي بدوره يغطي الإطار القانوني والممارسات الفعلية، إلى جانب التدخلات الأخيرة من جانب السلطة التنفيذية. هذا ويسعى التقييم إلى تقويم ما إذا كانت صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة واسعة بما يكفي للاضطلاع بدوره، وما إذا كان يحق له الوصول إلى المعلومات وإلى أي مدى يحق له إعداد التقارير بشأن عمله والالتزام به.

على الرغم من تطبيق أداة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة تطبيقًا داخليًا عادةً من قبل الجهاز الأعلى للرقابة أو من قبل نظرائه (الأجهزة العليا للرقابة الأخرى)، إلا إنه يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة أو المساهمة في العملية بالتشاور مع الأجهزة العليا للرقابة. وتعود ملكية نتائج تقييمات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة إلى الجهاز الأعلى للرقابة الذي سيقرر نشر التقرير من عدمه. وفي حالة نشر التقارير، قد تصبح تقارير إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بمثابة أداة مفيدة لمنظمات المجتمع المدني من أجل الوصول إلى معلومات حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة ومناصرة تحسين أي نقاط ضعف محددة. يمكن لمنظمات المجتمع المدني إجراء تقييم خارجي -في الدول التي لا تجري فيها الأجهزة العليا للرقابة تقييمات- بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة أو التشاور معه، وقد يُقدم تقييم مدى استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة مجموعة أدلة مفيدة من أجل الدعوة لإجراء التحسينات.

تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة

يقدم تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي لمحة عن قدرات الجهاز الأعلى للرقابة على مستوى العالم، وفق السنوات الثلاث الماضية. ويكمن الغرض من إجراء التقييم في مراقبة التغيرات الطارئة على أداء الجهاز الأعلى للرقابة والكشف عنها بمرور الوقت، وكذلك تحديد المجالات التي تحتاج فيها الأجهزة العليا للرقابة للدعم من أجل التطور. علاوة على ذلك، يحلل التقرير نتائج الأجهزة العليا للرقابة على نطاقٍ أوسع، من خلال النظر في كيفية أداء الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالأنظمة الحكومية والعوامل الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل النتائج بحسب مناطق الإنتوساي. تمثل البيانات الأولية الواردة بالتقرير ردودًا من الاستقصاء العالمي للإنتوساي، ويتضمن التقرير فصلًا عن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة يوضح التوجهات العالمية والإقليمية. قد يوجه التقييم منظمات المجتمع المدني إلى المجالات المحتملة للتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة بغرض تحسين استقلاليتها وأدائها. ومن النقاط الجديرة بالتأكيد في تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة لعام 2020 أن 64% من الأجهزة العليا للرقابة لا تتواصل بانتظام مع منظمات المجتمع المدني أو تتواصل بدرجة محدودة فقط.

مؤشر استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة الصادر عن البنك الدولي

يعرض مؤشر استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة رؤى حول الاستقلال القانوني والتشغيلي للأجهزة العليا للرقابة في 118 دولة، ويعتمد التقييم على 10 مؤشرات تُعد الأكثر أهمية بالنسبة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. تهدف النتائج إلى استكمال معايير الإيساي، وأداة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة التابعة للإنتوساي، وغيرها من الأدوات والمناهج التي تقدم نظرة ثاقبة لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة؛ فهي تقوم تحديدًا بتعديل بُعد الاستقلال الرئيس ليصبح أداة أبسط لإجراء التقييمات من قبل موظفي البنك الدولي على فترات منتظمة لكل بلد عميل،

مما يتيح تقييمًا موثوقًا ومعقولًا حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. يُعد مؤشر استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة أداة مفيدة للغاية لمنظمات المجتمع المدني من أجل فهم حالة استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في بلدانهم بشكلٍ أفضل والدعوة إلى إجراء التحسين في المجالات التي تم تحديدها على أنها ضعيفة من خلال المؤشرات الـ 10.

نظام النزاهة الوطني لمنظمة الشفافية الدولية

إن نظام النزاهة الوطني هو أداة تقييم طورتها منظمة الشفافية الدولية، وعليه يمكن استخدامها من قبل منظمات المجتمع المدني الأخرى التي تقيم المؤسسات الرئيسة ضمن نظام حوكمة الدولة، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة؛ فهو يقيّم قدرتها العامة وأنظمة الحوكمة الداخلية والإجراءات الخاصة بها، فضلًا عن دورها في نظام النزاهة بوجه عام؛ على سبيل المثال، فهو يقيّم مدى الاستقلال القانوني والفعلي للجهاز الأعلى للرقابة في الدولة.

إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية

إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية هو أداة أخرى للبنك الدولي قد تكون مفيدة لمنظمات المجتمع المدني من أجل فهم أداء الأجهزة العليا للرقابة ومدى استقلاليتها بشكلٍ أفضل من خلال تقييم أوسع لأنظمة إدارة المالية العامة في الدول.

استقصاء الموازنة المفتوحة

يتم إجراء استقصاء الموازنة المفتوحة من قبل شراكة الموازنة الدولية مرتين سنويًا ويتضمن أسئلة متعددة حول دور الجهاز الأعلى للرقابة في المساءلة المتعلقة بالموازنة. على سبيل المثال، فإن سؤال الاستقصاء هو "هل أُجريت عملية تعيين (أو إعادة تعيين) الرئيس الحالي للجهاز الأعلى للرقابة بطريقة تضمن استقلاليته؟".

مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية

إن مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية هو أداة تقييم كمي مصممة لتقديم صورة مفصلة وشاملة حول مدى التزام الدول بسيادة القانون عمليًا. ويقيس أحد المؤشرات ما إذا كانت الأجهزة العليا للرقابة، وكذلك الهيئات الوطنية للمظالم المتعلقة بحقوق الإنسان، تتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية والقدرة على ممارسة عمليات التفتيش والرقابة الفعالة على الحكومة.

مركز موارد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

يُعد مركز موارد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة مركزًا معرفيًا عبر الإنترنت يتعلق بموضوع استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، تستضيفه مبادرة تنمية الإنتوساي ويديره تيار عمل الأجهزة العليا للرقابة المستقلة ضمن مبادرة تنمية الإنتوساي.
يتضمن مركز موارد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة مجموعة كبيرة من الوثائق حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك منشورات الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية والإنتوساي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة، ويضم قسمًا يتعلق بأحدث الأبحاث الأكاديمية حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.
يتم إدراج جميع الوثائق في موقع مركز الموارد، والذي يوفر نظرة عامة شاملة للمبادئ الأساسية الثمانية التي تحدد مدى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك أمثلة لكيفية تطبيق المبادئ عمليًا.

الوثائق المعيارية

إن قرار الأمم المتحدة رقم A/RES/66/209: بعنوان "تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية للإدارة العامة من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة" هو أحد قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة اللذين يتناولان عمل الأجهزة العليا للرقابة. ويسلط القرار، الصادر في ديسمبر 2011، الضوء على أهمية وجود أجهزة عليا للرقابة تتسم بالاستقلال والفعالية من أجل تحسين الحوكمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. هذا ويسجل القرار مع التقدير عمل الإنتوساي ويشجع جميع أعضاء الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع الإنتوساي من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال ضمان الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية عبر الأجهزة العليا للرقابة المدعومة.

مبدأ الإنتوساي 1: إعلان ليما: يحدد هذا الإعلان الصادر عام 1977 العناصر الأساسية لمهمات الرقابة ولتمكين مؤسسات الرقابة من الاضطلاع بعملها وتحقيق نتائج مستقلة وموضوعية.
وتُعد بمثابة الوثيقة التأسيسية لعمل الأجهزة العليا للرقابة والرقابة الحكومية، كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمبادئ المنصوص عليها في إعلان ليما في القرارين المذكورين أعلاه.

مبدأ الإنتوساي 10: إعلان المكسيك بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة: يوضح إعلان المكسيك موضوع استقلالية الأجهزة العليا للرقابة على النحو المنصوص عليه في إعلان ليما، كما يقدم ثمانية مبادئ أو ركائز أساسية لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

مبدأ الإنتوساي 12: قيمة الأجهزة العليا للرقابة ومزاياها – إحداث فارق في حياة المواطنين: تحدد نشرة الإنتوساي هذه 12 مبدأ يجب على الأجهزة العليا للرقابة وموظفي الأجهزة العليا للرقابة اتباعها؛ وهي تتمحور حول "التوقعات الأساسية للأجهزة العليا للرقابة التي تحدث فارقًا في حياة المواطنين". هذا ويعزز المبدأ الأول حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وأجهزة مكافحة الفساد من أجل منع الفساد ومكافحته على نحوٍ أكثر فعالية: يؤكد قرار اتفاقية الأمم لمتحدة لمكافحة الفساد الصادر في عام 2019 على الدور الرئيس الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في منع الفساد ومكافحته، كما يشير -في هذا الصدد- إلى أهمية حماية الاستقلالية اللازمة لتلك المؤسسات وضمانها وتعزيزها.

أوراق البحث والسياسات

استعراض الدراسات السابقة حول استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة: يلخص استعراض الدراسات هذا المفاهيم الرئيسة حول استقلال الجهاز الأعلى للرقابة من المنشورات الأكاديمية وكذلك أوراق السياسات الواردة من المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية ومنظمات المجتمع المدني، وتهدف المراجعة إلى التعرف على كيفية إدراك الدراسات الأكاديمية ودراسات الممارسين لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

تأثير جائحة كوفيد-19 على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة: تستند هذه الدراسة العرضية الصادرة عن مبادرة تنمية الإنتوساي والمنشورة في عام 2021 إلى استقصاء أُجري على 132 جهازًا أعلى للرقابة، كما تقيّم تأثير جائحة كوفيد-19 على استقلال الجهاز الأعلى للرقابة على النحو المحدد في إعلان المكسيك الصادر عن الإنتوساي.

دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد: لقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية ومركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد منشورًا عام 2018 يحدد كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة المساعدة في مكافحة الفساد وتحسين الشفافية.

دليل الموضوع: الرقابة الخارجية والإشراف: يحلل هذا الدليل الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة كجهات إشرافية، بما في ذلك في مكافحة الفساد.

انخراط الأجهزة العليا للرقابة مع المجتمع المدني: استكشاف الدروس المستفادة من مبادرة الشفافية والمشاركة والمساءلة في أمريكا اللاتينية: يعرض هذا الموجز الصادر عن مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد لمحة عامة والدروس المستفادة من مبادرة الشفافية والمشاركة والمساءلة، والتي ركزت بدورها على تعزيز المساءلة العامة من خلال التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة العليا للرقابة في 13 دولة من دول أمريكا اللاتينية.

الاستجابة لتحديات الأجهزة العليا للرقابة: هل بمقدور الهيئات التشريعية والمجتمع المدني تقديم المساعدة؟ تستكشف هذه الدراسة التي أعدها مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة وتقترح كيفية التغلب على بعضها من خلال تكوين التحالفات مع البرلمانات والمجتمع المدني والعمل على تقويتها.

الموارد المتعلقة بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة والمجتمع المدني

المشاركة مع المجتمع المدني - إطار عمل الأجهزة العليا للرقابة: إن هذا المنشور الصادر في عام 2021 عن لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي يستهدف الأجهزة العليا للرقابة التي اتخذت، أو تفكر في اتخاذ، قرار إستراتيجي من أجل تعزيز مشاركتها وتعاونها مع المجتمع المدني بهدف تحسين تأثيرها الرقابي. ورغم أن إطار العمل يستهدف الأجهزة العليا للرقابة، إلا إنه قد يكون مفيدًا أيضًا لأصحاب المصلحة مثل منظمات المجتمع المدني.

اشتراك المواطنين في عملية الرقابة: يقدم هذا الدليل الإلكتروني الذي أعدته الجمعية الأهلية للمساواة والعدل أربع وحدات حول مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة ومنظمات المجتمع المدني والتي تغطي:

(i) أساسيات مشاركة الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني؛
(ii) أدوات وطرق مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة والمواطنين؛
(iii) الجوانب التشغيلية من أجل التخطيط للشراكات وتكوينها والحفاظ عليها بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدني في دورة الرقابة
(iv) كيف يبدو التعاون الناجح وكيفية قياس التأثير

دليل مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب المصلحة: يقدم هذا المنشور الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي إرشادات للأجهزة العليا للرقابة حول كيفية التعامل مع أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل منظمات المجتمع المدني.

تقدم قصص التصفية الخاصة بشراكة الموازنة الدولية أمثلة حول كيفية قيام تعاون الجهاز الأعلى للرقابة مع المجتمع المدني بزيادة تأثير المهمات الرقابية التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة.

إن مجموعة الممارسات المبتكرة الخاصة بإشراك المواطنين التي وضعتها الأجهزة العليا للرقابة من أجل المساءلة العامة هي نتيجة للتعاون بين الإنتوساي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

يسلط هذا المنشور بمدونة البنك الدولي الضوء على أهمية التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والمواطنين من أجل ضمان المساءلة والشفافية في استجابة الحكومة لكوفيد-19

القضايا الحاسمة لتعزيز الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية: تستعرض هذه الدراسة كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية أن تحافظ على صلاحياتها في سياق أنظمة الحوكمة الضعيفة، كما تغطي خمس قضايا حاسمة لتعزيز الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية:

i) استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة؛
ii) مساءلة الجهاز الأعلى للرقابة؛
iii) أهمية الجهاز الأعلى للرقابة ومشاركة المواطنين؛
iv) إستراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة للحد من الفساد؛
v) مهنية الجهاز الأعلى للرقابة

الجهات الفاعلة الرئيسة

منظمة الإنتوساي

يُعد كل جهاز أعلى للرقابة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبًا عضوًا في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو الإنتوساي. وتُعد الإنتوساي منظمة تطوعية غير سياسية تعمل على تعزيز معايير الرقابة والحوكمة الرشيدة للأجهزة العليا للرقابة واستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، من بين أعمال أخرى. هذا وتضم الإنتوساي العديد من اللجان ومجموعات العمل التي تستعرض قضايا ذات صلة خاصةً بالأجهزة العليا للرقابة، مثل وضع المعايير المهنية لرقابة القطاع العام، وتبادل المعرفة وبناء القدرات.

يترأس منظمة الإنتوساي الأمانة العامة التي يستضيفها الجهاز الأعلى للرقابة النمساوي في فيينا، وتقدم الأمانة العامة الدعم الإداري الإستراتيجي والمركزي للإنتوساي كما تعمل كحلقة وصل رئيسة مع شركاء الإنتوساي الرئيسين كالأمم المتحدة.

قد تكون منظمات الإنتوساي الإقليمية السبع أيضًا شركاء مهمين في الجهود المبذولة من أجل تعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة؛ وهذه المناطق هي أفروساي (أفريقيا، مع مجموعتين شبه إقليميتين وهما؛ كريفياف لأفريقيا الناطقة بالفرنسية وأفروساي-إي لأفريقيا الناطقة بالإنجليزية)، وأرابوساي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وآسوساي (آسيا)، وكاروساي (الكاريبي)، وأوروساي (أوروبا وأوراسيا)، وأولاسافس (أمريكا اللاتينية) وباساي (أوقيانوسيا).

إن مبادرة تنمية الإنتوساي هي هيئة مستقلة تابعة للإنتوساي مكلفة بتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية، وتعمل مبادرة تنمية الإنتوساي -ابتداءً من عام 2022- مع الأجهزة العليا للرقابة في أكثر من 160 دولة، ويركز نموذج تقديم مبادرة تنمية الإنتوساي على أربعة مسارات عمل موضوعية: الأجهزة العليا للرقابة المستقلة، والأجهزة العليا للرقابة ذات الحكم الرشيد، والأجهزة العليا للرقابة المهنية، والأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة. تقدم المبادرة دعمًا ثنائيًا مباشرًا لبعض الأجهزة العليا للرقابة الفردية، وتعمل أيضًا على القضايا الإستراتيجية والشاملة التي تؤثر على جميع الأجهزة العليا للرقابة، مثل الثقافة والقيادة، والاتصالات وإدارة أصحاب المصلحة، والشمولية والنوع الجنساني.

يمثل تعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة إحدى الأولويات الرئيسة لمبادرة تنمية الإنتوساي.
ويدير مسار عمل الأجهزة العليا للرقابة المستقلة مركز موارد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وآلية المناصرة السريعة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، كما يعمل بشكلٍ مباشر مع الأجهزة العليا للرقابة حول العالم من أجل مساعدتها على تعزيز استقلاليتها والحفاظ عليها.

لقد أُنشئ تعاون مانحي الإنتوساي في عام 2009 عندما وقعت الإنتوساي ومجتمع المانحين مذكرة تفاهم من أجل تحسين وتوسيع ومواءمة دعم المانحين للخطط الإستراتيجية التي وضعتها الأجهزة العليا للرقابة. ويمثل ضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة إحدى الأولويات الرئيسة لأعضاء تعاون مانحي الإنتوساي، والذي يشمل الإنتوساي و23 منظمة مانحة عالمية وإقليمية وشركاء التنمية. هذا ويقدم تعاون مانحي الإنتوساي الدعم للأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم ويلعب دورًا حاسمًا من خلال الجمع بين الشركاء لبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة من أجل تعزيز دورها الرقابي والمساءلة.

في يناير 2022، تم تعيين معالي السيدة هيلين كلارك سفيرة النوايا الحسنة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة نيابة عن تعاون مانحي الإنتوساي. ومن المقرر أن تعمل السيدة كلارك على زيادة الوعي بأهمية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة بالنسبة للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في شتى أرجاء العالم؛ على أن تتولى السيدة كلارك حضور الاجتماعات والفعاليات التي تنظمها الإنتوساي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف وغيرها والتحدث بها.

شركاء التنمية

يلعب شركاء التنمية دورًا رئيسًا في الدفاع عن الأجهزة العليا للرقابة المستقلة على الصعيدين العالمي والمحلي، ضمن نطاق التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة وخارج نطاقه. تم تطوير مجموعة موارد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة لموظفي الجهات المانحة المحليين من أجل مساعدة شركاء التنمية في هذه الجهود.

يُعد البنك الدولي هو رئيس الجهات المانحة لتعاون مانحي الإنتوساي، وهو شريك رئيس للإنتوساي في الجهود المبذولة لدعم الأجهزة العليا للرقابة، من خلال عملها على الصعيد العالمي لتعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة في شتى أرجاء العالم.
يسلط مؤشر استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة الصادر عن البنك الدولي الضوء على أهمية الأجهزة العليا للرقابة المستقلة.

إن صندوق النقد الدولي يقدم الدعم لأجهزة عليا للرقابة وقع الاختيار عليها من حيث بناء قدراتها، وقد سلطت الجائحة العالمية الضوء على الحاجة إلى إجراء رقابة مستقلة على تمويل الطوارئ، والتي أصبحت شرطًا لإقراض صندوق النقد الدولي للدول بشكلٍ متزايد.

المنظمات غير الحكومية والشبكات العالمية

منظمة الشفافية الدولية هي حركة عالمية تقود الكفاح من أجل إنهاء ظلم الفساد، وتعمل حاليًا في أكثر من 100 دولة. وتتولى منظمة الشفافية الدولية الدفاع عن مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على محاسبة الحكومة،[12] وقد استجابت فروعها الوطنية على مر السنين لتهديدات استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك عن طريق تقديم التماسات إلى المحكمة والبيانات الصحفية. تربط منظمة الشفافية الدولية -من خلال مشروع تعزيز شبكات المساءلة بين المجتمع المدني- منظمات المجتمع المدني من أجل بناء زخم لحكومات أكثر استجابة ومؤسسات أقوى للإشراف عليها، بما في ذلك تحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة واستقلاليتها.

إن شراكة الموازنة الدولية هي شراكة عالمية بين محللي الموازنة ومنظمي المجتمع والمناصرين الذين يعملون على تطوير أنظمة الموازنة العامة التي تعمل لصالح الأفراد. وتستكشف مبادرة المساءلة الرقابية الخاصة بشراكة الموازنة الدولية كيف يمكن للمشاركة الإستراتيجية بين الجهات الإشرافية الرئيسة من داخل الحكومة وخارجها أن تعزز من اتخاذ إجراءات بشأن نتائج الرقابة العامة التي يتم تجاهلها حاليًا. هذا وتمثل شراكة الموازنة الدولية شريكًا رئيسًا لمبادرة تنمية الإنتوساي في الجهود المبذولة من أجل تعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

تمثل المبادرة العالمية للشفافية المالية شبكة عالمية تسهل الحوار بين المشرفين عليها والشركاء من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل إيجاد حلول للتحديات التي تواجه الشفافية والمشاركة المالية ومشاركتها، كما تمثل استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة أحد المبادئ الرئيسة للشفافية المالية، كما حددتها المبادرة العالمية للشفافية المالية.

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية هي مبادرة عالمية تعمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال الصناعات الاستخراجية، وتُعد الأجهزة العليا للرقابة بمثابة أصحاب مصلحة رئيسين في مبادرة الشفافية بمجال الصناعات الاستخراجية، حيث يتطلب معيار المبادرة تقييم ما إذا كانت المدفوعات والإيرادات تخضع لمهمات رقابية تتسم بالمصداقية والاستقلالية.

الحواشي السفلية

1 إن "المدققين" العاملين في منطقة أولاسافس هم رؤساء فرديون ويخضعون للمساءلة أمام السلطة التشريعية ذات الاختصاصات القضائية.

2 المعهد المختص بالديمقراطيات. 2020. ملخص السياسة رقم 22.

3 هالورين، بريندان. 2015. تعزيز النظم البيئية للمساءلة: ورقة مناقشة.

4 يحتل التعاون المؤسسي بين الأجهزة العليا للرقابة وغيرها من الوكالات مكانًا بارزًا في جدول أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد نُشر مؤخرًا دليل حول العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد. https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2022/Enhancing_collaboration_between_Supreme_Audit_Institutions_and_Anti-Corruption_Bodies_EN.pdf

5 الدليل التوجيهي للإنتوساي الخاص بالرقابة على مكافحة الفساد. 2020. وهو مصمم لمساعدة مدققي الجهاز الأعلى للرقابة على إعداد وإجراء الرقابة على سياسات وإجراءات مكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية، مع التأكيد على جانب مكافحة الفساد في عمل الجهاز الأعلى للرقابة نحو تعزيز المؤسسات العامة كعنصر أساسي في نظام النزاهة الوطني: (issai.org) GUID-5270-05-02-2020.pdf.

6 صندوق النقد الدولي 2022. الحوكمة الرشيدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. الفصل 12 حول دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد، بما في ذلك في حالات الطوارئ.

7 قد تشمل الشفافية والمساءلة والشمولية استخدام التمويل الطارئ في ظل جائحة كوفيد-19 (مهمات الرقابة على الشفافية والمساءلة والشمولية) مهمات رقابية على الحزم الاجتماعية والاقتصادية وعمليات الشراء في حالات الطوارئ وتوفير اللقاحات.

8 تتمثل إحدى نتائج مذكرة التفاهم هذه في وجود دليل على العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد.

9 منظمة الشفافية الدولية في كينيا. 2018. ملخصات تقارير الموازنة الخاصة بالمقاطعات الصادرة عن المدقق العام والمراقب المالي: http://publicaudit.tikenya.org/.

10 انظر ملاحظات المدقق العام لجنوب إفريقيا حول مهمات الرقابة الاجتماعية: https://www.youtube.com/watch?v=kDLCLW643XQ.

11 منظمة الإنتوساي. 2021. مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة والمجتمع المدني - الممارسات الجيدة: https://www.intosaicommunity.net/document/knowledgecenter/CSO_SAI_good_practices_V1.pdf.

12 ووفقًا لإستراتيجيتها، فإن منظمة الشفافية الدولية تعمل على "تعزيز ودعم استقلالية وكالات النزاهة والمساءلة الوطنية، والدفاع عن الصلاحيات والقدرات الفعالة، بما في ذلك صلاحيات الوقاية" كأحد أهدافها الرئيسة.

مبادرة تنمية الإنتوساي

ستينيرسجاتا 2، 0184 أوسلو، النرويج

idi@idi.no

www.idi.no

مركز موارد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة: sirc.idi.no

فيسبوك: /IDIforSAIs

تويتر: @INTOSAI_IDI

الأمانة الدولية لمنظمة الشفافية الدولية

ألت- موابيت 96، 10559 برلين، ألمانيا

ti@transparency.org

www.transparency.org

المدونة: transparency.org/en/blog

فيسبوك: /transparencyinternational

تويتر: @anticorruption